غرور بالقول والزوج مغرور لما كان قاعدة الشرع ان
الولد تابع لامه في الرق والحرية وخرج ولد الامة
الغار ضمن ذلك لاجماع الصحابة على حريته نبها
لابيه اشار الى ذلك بقوله وولد المغرور الحر فقط
حر يعني ان الامة اذا غرت الحر فقالت اني حرة
فتزوجها على ذلك ثم اطلع على انها امة بقران
دخل وحملت منه فان ولده يكون حرا للخبر
للاجماع الصحابة بنعلي ذلك وسيستثنى من قولهم
الولد تابع لامه في الرق والحرية مسئلتان
هذه وام الولد التي ولدها من سيدها وحترز بالحر
المغرور من العبد المغرور فان اولاده من الامة
يكونون ارقاء لسيدهم لان العبد لا يغرم
قيمة اولاده لغرم ملكه بخلاف الحر فانه يغرم
قيمتهم وصورة كلام المولف انه عقد للامة شخص
وكله سيدها على ان يزوجها فقال المتولي
انها حرة واخبرا نه غير ولي حتى لا يزوجه على
غرم والحال ان السيد لم يأذن له في ان يقول
انها حرة ولو غرها السيد لم يكن للسيد قيمة
ولد على الزوج على ما نظهر وعلى الزوج قيمة
الامة وعليه الاقل من المسمى وصداق المثل
يعني ان الحر المغرور يلزمه لكل الامة الغارة
اذا فارقها الاقل من المسمى او من صداق المثل
اذ من حجة الزوج ان يقول ان كان المسمى اقل فقد

رضيت

رضيت به على انها حرة فرضاها به على انها امة اولى
وان كان المسمى اكثر من صداق المثل فلا يلزمه
الا صداق المثل لانه يقول لم ادفع المسمى الا على
انها حرة وقبل عليه الاكثر من المسمى ومن صداق
المثل تاول ايضا وانكر وقيل لغار بعد بنار
كالحرة الغارة كما مر والفرق على المشهور ان
الامة الغارة قد حدث فيها عيب يعود ضرره
على السيد فيلزم الاقل لخلاف الحرة فلا شيء
لها الا ربع دينار وهم من قولنا ان الامة اذا
غرت الحر الخ ان الغار هي اما لو غر غيرها
فعليه المسمى وهو كذلك وقولنا اذا غارها
احتوارا ما اذا امسكها فعليه المسمى وانما
يجوز له امساكها بشرط حوف العنت وعدم
الطول واذن سيدها لها في استخلاف من
يزوجها سواء عينه ام لا فان اذن لها في النكاح
ولم يأذن لها في الاستخلاف فنكح ابرا وقيمة
الولد دون ماله يوم الحكم تقدم انه قال
وعليه الاقل من المسمى وصداق المثل وعطف
هذا عليه وتقدم ان الحر المغرور يغرم لسيدها
قيمة اولاده على انهم ارقاء امسكل او فارق
ولا يغرم الاب لسيد امهم شيئا من امواله
انما يغرم لها قيمة فقط وتعتبر يوم الحكم ان
كان حيا لا يوم الولادة لان الحمل سببه